المجموعات المسلحة.. تنامي نفوذها وسبل احتوائها

إعداد وحدة الأمن والدفاع بالمركز
الليبي للدراسات ورسم السياسات

مقدمة

بداية ظهور المجموعات المسلحة كان مع تحول الحالة الثورية في فبراير 2011م من انتفاضة سلمية إلى عمل مسلح بفعل المواجهة الشرسة لها من قبل النظام السابق. غير أن نفوذها ظل محدودا في الأشهر الأولى من التغيير الذي شهدته البلاد بعد سقوط النظام، ذلك أن عملية الانتقال السياسي التي حدد ملامحها الإعلان الدستوري صممها نخبة محسوبة على أصحاب الفكر والأعيان والنشطاء السياسيين والحقوقيين، ولم يكن للمسلحين دور مهم في تشكيلها، وجرت الانتخابات في العام 2012م بسلاسة، ولم تسجل خروقات لها علاقة بحملة السلاح إلا في إطار محدود تعلقت بموقف أنصار النظام الفدرالي من الانتخابات في مدينة بنغازي.

المشهد الأمني والعسكري تغير بشكل كبير بعد بروز المشير خليفة حفتر على مسرح الأحداث وتعيينه قائدا عاما للجيش من قبل مجلس النواب، ونجح حفتر في بسط سيطرته على الشرق ومناطق واسعة من الوسط والجنوب، كما شهدت خارطة القوى العسكرية والأمنية تغيرا في الغرب بسبب التدافع بينها وكأثر مباشر للمواجهات مع القوات القادمة من الشرق.

تنامي نفوذ المجموعات المسلحة

الضغوط التي مارستها المجموعات المسلحة على صانع القرار في الأعوام 2012-2014م تمحورت حول شرعنتها ومنح مخصصات مالية لها، وباستثناء وقائع معدودة، لم يكن لتلك المجموعات دور مباشر في التأثير على القرار السياسي والسياسات الداخلية في السنوات الأولى من التغيير الذي وقع في البلاد، لكن النزاع داخل المؤتمر الوطني العام والاصطفاف خارجه بين تيارين رئيسيين (الإسلاميين والليبراليين) والذي اتجه إلى انقسام سياسي، وما رافق ذلك من ظهور اتجاهات أيديولوجية وجهوية فسح المجال لتعاظم نفوذ المجموعات المسلحة فتكونت كتائب ذات نزوع ديني وموقف سياسي وأخرى جهوي ومناطقي واصطفت تلك الكتائب خلف التيارات السياسية على الساحة وصار لها تأثيرها على القرار السياسي.

عملية الكرامة وعملية فجر ليبيا كانت الواجهة العسكرية للنزاع السياسي وصارت لاحقا هي الموجه لموقف السياسيين، ومع تطور الأحداث صارت قيادة عملية الكرامة هي المتحكم في القرار السياسي والمالي والامني والعسكري في الشرق، فيما شهدت عملية فجر ليبيا تفككا أعقبتها صيغة أمنية وعسكرية مختلفة عما وقع في الشرق، وصارت المجموعات المسلحة التي اتخذت اشكالا تنظيمية مختلفة هي القوة النافذة في الغرب، خاصة في العاصمة طرابلس.

أسباب تنامي نفوذ المجموعات المسلحة

1.غياب القاعدة المؤسساتية الامنية العسكرية وذلك بسبب الاتجاه الذي سلكه النظام السابق وأدى إلى إضعاف الجيش وإحلال كتائب خاصة محله، تفككت هذه الكتائب في المواجهات المسلحة مع الثوار والحلف الاقليمي والدولي الذي دعمهم بعد فبراير 2011م، فسقط النظام وسقط معه النموذج الأمني والعسكري الذي اعتمده.

2.افتقار القيادة السياسية التي خلفت النظام بعد الثورة إلى رؤية شاملة واستراتيجية محكمة لإعادة بناء المؤسسة الأمنية والعسكرية وفشلها في التعامل مع الكم الهائل من حملة السلاح وتبنيها مقاربة مختلة عظمت من نفوذ المجموعات وأخفقت في إعادة تأهيلها ودمجها في هيكل عسكري منضبط.

3.مراهنة الاطراف السياسية المتنازعة على المجموعات المسلحة في تعظيم نفوذهم السياسي وقهر خصومهم السياسيين، فقد اعتمد الفرقاء السياسيين على المجموعات المسلحة لمحاولة فرض أنفسهم كرقم مهم على الساحة، فصارت المجموعات المسلحة رقما مهما في المعادلة السياسية.

4.استمرار فشل الحكومات المتعاقبة في التعامل مع المجموعات المسلحة بل وتورطها في زيادة نفوذهم من خلال إغداق الأموال عليهم إما لأنهم الأدوات الفاعلة لفرض الأمن ومواجهة أي خطر يتهدد مناطقهم، أو لأنهم الوسيلة لبقائهم في السلطة ومواجهة ضغوط الخصوم السياسيين، فقد وقع هذا فترة حكومة الوفاق وبعدها حكومة الوحدة الوطنية ونزاعها مع الحكومة الليبية.

تصنيف المجموعات المسلحة

هناك ما يجمع بين الكيانات المسلحة في البلاد، في غربها وشرقها وجنوبها، وهناك ما يفرق بينها، ولا يكفي إطلاق صفة جيش أو مسمى جهاز على الجسم العسكري والأمني ليصبح جيشا أو جهازا معتبرا وفق المعايير الصحيحة لتكوين الجيش وتأسيس الأجهزة الأمنية.

الجيش التابع (شكليا) لمجلس النواب وآمره خليفة حفتر يتبع هيكلية القوات المسلحة، فهناك قائد أعلى يتبعه رئيس الأركان وأمراء القوات البرية والجوية والبحرية، وما تشتمل عليه من وحدات عسكرية من ألوية وكتائب... الخ. وهناك تراتبية عسكرية ودرجة من الانضباط، إلا إن خللا يعتري هذه المنظومة منها تولي أقرباء القائد العام من الدرجة الأولى منصاب حيوية في الجيش، وخضوع كتائب بعينها للقيادة العامة ككتيبة طارق بن زياد والكتيبة 106 واللتان تعتبران من أقوى الألوية والكتائب عددا وتسليحا وأمرهما أبناء حفتر صدام وخالد.

من ناحية أخرى، يتورط عناصر ينتمون لقوات حفتر في سلوكيات تنافي الانضباط العسكري ولا تختلف عن سلوك المجموعات المسلحة خارج إطار الدولة حيث تمارس عمليات نهب وخطف وحتى تصفية، حتى بات معلوما أن عناصر ضمن كتيبة طارق بن زياد هم المسؤولون عن حوادث الخطف والاعتداء على الأملاك خاصة في بنغازي.

بالمقابل، فإن الهيكلية نفسها متبعة في المنطقة الغربية حيث الجيش التابع للمجلس الرئاسي والذي له رئيسا للأركان وأمراء القوات البرية والجوية والبحرية وألوية وكتائب، ومن ينتسبون إليه أكثر عددا من المنتسبين للجيش في المنطقة الشرقية والجنوبية، إلا إنه، وخلافا للجيش في الشرق، لا يسيطر على الوضع في مناطقه، ولا سلطة حقيقة لرئيس أركانه على الألوية والكتائب في عديد المدن، خاصة العاصمة.

الكتائب النافذة في الغرب

من الناحية السياسية والتنظيمية فإن كافة الكيانات العسكرية في المنطقة الغربية توالي الحكومة في الغرب خاصة بعد اتفاق الصخيرات ووصلا إلى مخرجات اتفاق تونس-جنيف، ووقع ارتباك في مواقف وولاءات تلك الكتائب بعد قرار مجلس النواب منح الثقة للحكومة الليبية برئاسة فتحي باشاغا وحجبها عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد ادبيبة، ويبدو أن الأمور تسير لصالح حكومة الوحدة الوطنية، والمشهد قابل للتغيير إذا تغير الموقف الدولي من الحكومتين.

بانورما السلاح والمسلحين في الغرب الليبي تشتمل على كتائب مختلفة في توجهاتها وغاياتها وبالتالي تركيبتها ودرجة انضباطها. فمعظم كتائب مصراتة من النوع الساكن إلا في حالات النفير، إي أنها لا تنظيم ونشاط لها في الأحوال العادية وتحتفظ بسلاحها في مقارات تخصها ولا تتدخل في الشأن العام إلا في أوقات النزاع والصراع، إلا إنها تشكل صمام أمان للمدينة وللمنطقة الغربية في أوقات تعرضها لمخاطر أو عدوان، والمثال على حيويتها وفاعليتها ظهر في عملية فجر ليبيا ثم عملية البنيان المرصوص ثم عملية بركان الغضب، غير أن مجموعات منها تتورط في ممارسات مخالفة للقانون.

جزء مهم من الكيانات المسلحة التي تنتسب إلى مصراتة لها دور في تأمين المنطقة الغربية، خاصة العاصمة، وعادة ما تدخل في التدافع السياسي الذي له علاقة بالنفوذ، ومن هذه الكيانات: جهاز مكافحة الإرهاب بأمرة مختار الجحاوي، والكتيبة 166 بأمرة محمد الحصان، والكتيبة 301 والتي يترأسها عبدالسلام الزوبي.

طرابلس تشكل وعاء للمجموعات المسلحة النافذة والمؤثرة في سير الأحداث وحتى القرار السياسي، ولقد مرت طرابلس بمراحل عديدة تقلصت فيها عدد الكتائب من أكثر من مائة إلى كيانات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وكانت العملية التي أشرف عليها الجنرال الإيطالي، باولو سيرا، بتكليف من البعثة الأممية العام 2018م، قد مهدت لسيطرة كتائب الدعم والإسناد ويقودها اغنيوة، وقد تحول لاحقا إلى جهاز دعم الاستقرار، وثوار طرابلس بقيادة التاجوري، والنواصي بقيادة قدور، وقوة الردع الخاصة بأمرة كارة، واللواء 444 بأمرة محمود حمزة، وانتهت المواجهات في أغسطس 2022م إلى طرد ثوار طرابلس والنواصي من مقراتها وتجريدها من نفوذها، لتصبح القوة النافذة في العاصمة هي : جهاز الردع، وجهاز الدعم والاستقرار، واللواء 444، مع وجود الكيانات العسكرية التي تنتسب لمنطقة تاجوراء غرب العاصمة وإلى مصراتة والزنتان على أطراف المدينة لتشكل رمانة الميزان في حال اتجهت الأوضاع الأمنية اتجاها تصعيدا. مع التأكيد أن الوضع لم يصل إلى استقرار نهائي، فالكتائب التي تم إخراجها من العاصمة العام الماضي تحاول العودة ويبدو أنها دخلت في تحالفات جديدة لتمكينها من تحقيق هدفها.

في الزاوية، ثالث المدن نفوذا عسكريا في المنطقة الغربية بعد مصراتة وطرابلس، يبرز اللواء بقيادة محمود بن رجب وكتيبة بأمرة علي بوزريبة. بالزنتان هناك عدد من الكتائب تجتمع على اللواء أسامة جويلي كأمر لها، وبعضها يصطف خلف عماد الطرابلس الذي تنقل في مناصب عدة منها نائب أمر جهاز المخابرات العامة وأخرها وزير الداخلية المكلف في حكومة الوحدة الوطنية.

وهناك كتائب في مدن أخرى في الغرب تلعب دورا مهما في حالات النفير ككتائب غريان وزليتن وبقايا ثوار المنطقة الشرقية، أيضا تتعدد القوى المسلحة في الجنوب، فبالإضافة إلى القوات التابعة لخليفة حفتر هناك مجموعات مختلطة من التبو الذين لهم وزنهم في مناطق عدة خاصة النصف الغربي، ويدخل ضمن هذا المكون العسكري عناصر

من التبو غير الليبيين، أيضا يوجد مجموعات مسلحة تنتسب لقبائل الطوارق في أقصى جنوب الغرب.

المجموعات المسلحة..مالها وما عليها

هناك تحدي يتعلق بصنيف وتقييم سلوك المجموعات المسلحة، فليس من السهل الحكم بأنها كلها شر، ذلك أن أبرز أسباب قلق الرأي العام منها هو عدم انضباطها بشكل كافي وعدم خضوعها للتراتبية العسكرية المعروفة، وتورطها في ممارسات مخالفة للقانون وما يترتب على الصراعات بينها من توريع للمدنين ودمار في المنشأت العامة والخاصة.

تحدي ضبط القوى الفاعلة في العاصمة وغيرها من مدن الغرب الليبي ظاهر، فعلى سبيل المثال فإن جهاز دعم الاستقرار يتبع للمجلس الرئاسي لكن لا سلطان حقيقي للرئاسي عليه ويتحرك الجهاز لتنفيذ عمليات ذات طبيعة عسكرية وأمنية بقرار مستقل من قيادته وقد يترتب على القرار تداعيات خطيرة لكن الرئاسي لا يستطيع مساءلة الجهاز فضلا عن معاقبته.

أيضا جهاز الردع الذي يتبع وزارة الداخلية، فإنه يتنامى ويوسع من نفوذه الأمني بعيدا عن سلطة ورقابة وزير الداخلية، ومع حرص الجهاز على الانضباط والانسجام مع سلطة الحكومة إلا إن ممارساته يحكمها توجيهات من قيادته ولا تملك الداخلية سلطة مطلقة لإيقافها.

تتبع هذه الكيانات سجون تكتظ بالسجناء الذين لا يستطيع وزير الداخلية الإفراج عنهم، برغم أنهم قد سجنوا بإجراءات مخالفة للقوانين النافذة ويحتجزون لفترات طويلة قد تصل لسنوات دون أن يقدموا للمحاكمة.

أيضا لهذه الكيانات طرقها في الحصول على موارد مالية غير التي تخصصها لها الحكومة، وبطرق عديدة تستخدم فيها نفوذها وذلك بعيدا عن أجهزة الرقابة والمحاسبة الرسمية.

بالمقابل، فإن لتلك الأجهزة دورها الحيوي في ضبط الأمن ومجابهة الجريمة، فالعاصمة تعتبر من المدن الأمنة بمعيار دولة تشهد نزاعا وتضعف فيها سلطة الحكومة ومؤسساتها الأمنية التقليدية. ويعتمد النائب العام على جهاز الردع لتنفيذ أوامر ضبط وإحضار المتهمين في الفساد الإداري والمالي، وذلك لأنها القوة المؤهلة للقيام بذلك حيث تتردد الإدارات الأمنية التقليدية في القيام بهذه المهمة وتفشل في التنفيذ حال استجابت لقرارات النيابة العامة. وتعتبر الأحياء التي تخضع لسلطة جهاز دعم الاستقرار من بين أقل الأحياء في معدلات الجريمة. كما أن لتلك الأجهزة إسهامها في الدفاع عن المدينة في حال تعرضها لهجوم تغذية نوازع سياسية ومصلحية كما وقع في حرب 2018م، وحرب 2019م.

سبل احتواء المجموعات المسلحة

ينبغي التنبيه أن الجيش في المنطقة الشرقية ليس هو النموذج الأمثل للمؤسسة العسكرية المنضبطة، فالجيش يخضع لأجندة قيادته السياسية والمصلحية بامتياز، كما أنه يشهد تفلتا وممارسات تقدح في توصيفه كجيش نظامي منضبط، فالأيديولوجيا التي تحكم بعض المكونات العسكرية والأمنية في العاصمة تحكم توجه كتائب وقيادات عسكرية وأمنية في الشرق. بالمقابل، فإن العديد من الأجهزة والكتائب في الغرب تتمتع بدرجة من الانضباط الذي تناهز به انضباط ألوية وكتائب تابعة للجيش في الشرق، والمثال هو اللواء 444.

عليه فإن مقاربة إعادة بناء المؤسسة العسكرية ينبغي أن تقع في مشكل استساخ مقاربة المؤسسة العسكرية في الشرق، ولا تغفل النافذين أمنيا وعسكريا من المجموعات المسلحة في الغرب، لكن ينبغي أن تتجرد قيادات تلك الكتائب والأجهزة من استقلاليتها وممارستها المناقضة للانضباط العسكري والأمني وأن تندمج في منظومة عسكرية وأمنية ومؤسساتية حديثة وتلتزم بالتراتبية والقوانين والقواعد الحاكمة للأداء العسكري والأمني المتعارف عليه في المؤسسات العسكرية والأمنية في الدول المستقرة.

هذا التحول يتطلب ما يلي:

- توافقا سياسيا يضفي روحا إيجابية في المجتمع ويمهد لترتيب الفوضى العسكرية والأمنية.
- شخصية قيادية قوية تمتلك رؤية واستراتيجية للتعامل مع الوضع العسكري والأمني المنفلت، وتتحلى بالحكمة والشجاعة والجرأة وتؤمن بمكانة الجيش والشرطة في الدولة المدنية الديمقراطية.
- دعم محلي ودولي للقيادة الجديدة ورؤيتها واستراتيجيتها في ترتيب الوضع العسكري والأمني.